دورقواعد الحوكمة في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة رؤية 2030 في الدول المغاربية – الجزائر أنموذجا-

The role of governance rules in achieving the principles of sustainable development Vision 2030 in the Maghreb countries - Algeria as a model -

حنان طرطار[1]، علي اليازيد [2]، احمد طرطار[3]

1العربي بن مهيدي ام اليواقي، مخبر العقود وقانون الأعمال جامعة قسنطينة 01 ، الجزائر، tartar.hanen@univ-oeb.dZ

[2]العربي بن مهيدي ام اليواقي ، المخبر إن وجد، الجزائر، Lzidali.univ@gmail.com

[3] العربي التبسي تبسة ، مخبر التنمية المستدامة ، الجزائر، tartarahmed@yahoo.fr

الملخص

لقد أصبحت الحوكمة أو الحكامة أو ما اصطلح عليه "بالحكم الراشد" مرادفا لصيقا للتنمية الإقتصادية والاجتماعية في معظم بلدان العالم، وعند كافة المنظمات الإقليمية والدولية، بما تمثله من أهمية بالغة في تحقيق التنمية المستدامة، وبما تقتضيه هذه الأخيرة من متطلبات وتستهدفه من أبعاد وغايات ترنو إليها البشرية قاطبة بأجيالها الحاضرة والقادمة ... ذلك أن أدوات وركائز الحوكمة: من شفافية وإفصاح ونزاهة وديمقراطية تشاركية ورقابة وتفعيل لدور المجتمع المدني هي بالأساس مجسدات للتنمية المستدامة، ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دول العالم سواء مع الحكومات أو القطاع الخاص أو المجتمع المدني على بناء مجتمعات شاملة تعتمد مقاربة التنمية المستدامة ضمن سياساتها وخططها، من خلال دعم الحوكمة والتصدي للتحديات الإنمائية في كل بلد وفق سياقاته الخاصة.. وعلى هذا المنوال، تسعى الدول المغاربية، على غرار بقية دول العالم، جاهدة لإدراج قواعد الحوكمة ضمن سياستها العامة، بما يحقق في الأخير الهدف السادس عشر ضمن خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أفاق 2030.

وتجد الجزائر نفسها منخرطة في هذا المسعى بحكم محيطها الإقليمي وموقعها الجيو سياسي ودورها الفاعل في تتويج برامج وسياسات الأمم المتحدة.

بناء على ما تقدم، فتهدف هذه الورقة البحثية إلى التعرف على أثر تطبيق قواعد الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة وفق خطة الأمم المتحدة 2030 في الدول المغاربية – الجزائر أنموذجا- .

الكلمات المفتاحية:الحوكمة ، الشفافية ، الافصاح ، التنمية المستدامة ، الأمم المتحدة ، الدول المغاربية

ABSTRACT

Governance has become intimately synonymous with economic and social development in most countries of the world, and in all regional and international organizations, with what they represent of great importance in achieving sustainable development, and with the requirements and objectives of the latter in terms of dimensions and objectives that they aspire to the humanity as a whole in its present and future generations ... so that the tools and pillars of governance: transparency, disclosure, integrity, participatory democracy, control and activation of the role of civil society are basically embodiments of sustainable development The United Nations Development Program works in the countries of the world, whether with governments, the private sector or civil society, to build inclusive societies that adopt the sustainable development approach within their policies and plans, by supporting governance and addressing development challenges in each country according to its own contexts. In this context, the Maghreb countries, like the rest of the world, strive to include the rules of governance in their general policies, thus achieving the sixteenth goal of the United Nations' sustainable development plan, Horizons 2030.

Key-words: Governance, transparency, disclosure, sustainable development, United Nations, Maghreb countries

المؤلف المرسل: طرطار حنان،

1. المقدمة

برزت الاستدامة كحقل معرفي يهتم بأنماط العيش الآمن والسلوك الرشيد لسكان كوكب الأرض، حيث أصبحت ثرواته وموارده الطبيعية تواجه خطر النضوب، خاصة في ظل التنامي المتزايد للأنشطة الصناعية والإقتصادية غير المستدامة، وما تسببه من مشكلات بيئية وهدر لحقوق الأجيال المقبلة في الاستفادة من الثروات الطبيعية المختلفة.

وقد تواصلت الجهود الدولية والوطنية للبحث عن استراتيجيات وسياسات وبرامج وخطط، من شأنها تطبيق مفاهيم التنمية المستدامة، وتعتبر الأمم المتحدة عبر برامجها الإنمائية على مختلف مراحلها التاريخية أبرز المنظمات الدولية التي تعمل جاهدة إلى ترسيخ مبادئ التنمية المستدامة في شتى مجالاتها الإقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية والسياسية والثقافية والمؤسسية.

وبالرجوع إلى خطة التنمية المستدامة للأمم المتحدة لعام 2030، والتي تم اعتمادها من قبل جميع الدول الأعضاء في سبتمبر 2015، نجدها تركز على مجموعة من الأهداف من بينها القضاء على الفقر ومكافحة عدم المساواة وتغير المناخ على مدى السنوات الـ 15 المقبلة، حيث أن هذه الخطة تتألف من أربعة عناصر هي؛ الإعلان، أهداف التنمية المستدامة، ووسائل تنفيذها، والمتابعة والاستعراض.

وقد قسمت أهداف الخطة إلى 17 هدفا رئيسيا، ومن بين هذه الأهداف، الهدف السادس عشر الذي جاء تحت عنوان: السلام والعدل والمؤسسات القوية؛ حيث يشمل هذا الهدف مقاصد واسعة النطاق يرجى تطبيقها وتنفيذها على المستوى الوطني للدول الأعضاء للهيئة، أي على مستوى الحكومات للوصول إلى مؤسسات مسؤولة وشفافة، الحد من الفساد، الولوج للعدالة، المشاركة في إتخاذ القرار، الوقاية من العنف والجريمة، احترام حقوق الإنسان، وهذا للوصول إلى مجتمعات سليمة وشاملة.

ومن ضمن الركائز لأهداف التنمية المستدامة هي الحوكمة الرشيدة. والحوكمة في الواقع هي الركيزة التي ينبني عليها كل شيء. فإذا كانت المؤسسات ضعيفة، تصبح احتمالات نجاح أهداف التنمية المستدامة أقل بكثير، ولذلك تدعو هذه الأهداف إلى "مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات"، وينطبق هذا على كل من القطاعين العام والخاص، وينطبق على الشركات الخاصة والمؤسسات المملوكة للدولة، محليا وعالميا، للتأكد من أن استثماراتها تتم بشفافية على أساس من المنافسة الحرة، حتى تعود بالنفع على المواطنين.

أهمية الموضوع:

أصبحت الحوكمة من الموضوعات الهامة التي تفرض نفسها على جدول أعمال المؤسسات والمنظمات الدولية والحكومات لتشجيع مستوى الشفافية والكفاءة وتحديد المسؤوليات بوضوح من الإشراف والرقابة وإلزام الجميع بتطبيق القانون من حيث أن الدور الإشرافي والرقابي للحوكمة يعمل على الحد من الممارسات السلبية للإدارة كما يحسن من جودة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية.

وتبدو أهمية الموضوع أيضا في كون الهدف السادس عشر للتنمية المستدامة خطة 2030، يتضمن مجموعة من القيم والمبادئ التي تعد محورية بالنسبة لمجموع أهداف أجندة 2030، حيث أنها تحفز وتعزز التزام المؤسسات على جميع المستويات والحكومات وكذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل بلوغ هذه الأهداف.

كما أن التزام الدول في سياساتها الوطنية بمبادئ وآليات الحوكمة يعزز الشفافية والإفصاح في مؤسسات الدولة بكل قطاعاتها ويحد من الفساد المالي والإداري فيها.

أهداف الدراسة:

- الوقوف على ماهية الحوكمة والمفاهيم المتعلقة بها، وكذا التعريف بالتنمية المستدامة وأبعادها المختلفة.
- إبراز دور إدماج قواعد الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة، وتوضيح أثر الشفافية ومحاربة الفساد في تعزيز الحكامة لتنفيذ أجندة تنمية مستدامة 2030 في الجزائر كدولة مغاربية.
- طرح ومناقشة رؤية الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، مع التركز على الهدف السادس عشر منها المتعلق بالأمن والسلام المؤسسات القوية في الجزائر كدولة مغاربية وأثر ذلك في تحقيق الحكامة الرشيدة.

إشكالية البحث: انطلاقا مما تقدم، يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تساهم الحكامة الرشيدة داخل الدولة الجزائرية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لعام 2030؟

خطة الموضوع:

لأجل دراسة هذا الموضوع والإجابة عن الإشكالية المطروحة، فقد تم تقسيمه إلى مبحثين؛ المبحث الأول تناول التنمية المستدامة من خلال خمس مطالب، هي: المراحل التاريخية لتطور مفهوم التنمية المستدامة وتعريفها، أسس التنمية المستدامة وخصائصها، أركان وأهداف التنمية المستدامة وأبعادها، مؤشرات التنمية المستدامة ومعوقاتها، وأخيرا خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030.

أما المبحث الثاني فتناول عموميات حول الحوكمة ضمن ستة مطالب، هي:نشأة وتطور وتعريف الحكامة، أهمية وخصائص الحوكمة، أهداف ومؤشرات الحوكمة، معايير وأبعاد الحوكمة ودور القيادات العالمية والوطنية في مجال الحوكمة الرشيدة. علاقة الحوكمة بالتنمية المستدامة وفق أجندة 2030، وأخيرا تطبيقات الحوكمة في الجزائر آفاق 2030 للتنمية المستدامة

المبحث الأول: التنمية المستدامة:

برزت فكرة التنمية المستدامة كواحدة من قواعد العمل الوطني والعالمي لمجابهة محدودية وقلة الموارد الطبيعية، وقد عقدت الأمم المتحدة العديد من المؤتمرات في هذا السياق، وكان آخرها أجندة 2030 للتنمية المستدامة.

المطلب الأول: التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة وتعريفها:

مرت التنمية المستدامة بالعديد من المحطات والمراحل التاريخية، والتي ساهمت في بلورتها والتعريف بها:

الفرع الأول: التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة:

بشكل عام يمكن تمييز أربعة مراحل رئيسية لتطور مفهوم التنمية ومحتواها في العالم منذ الحرب العالمية الثانية إلى الآن ، وهذه المراحل هي:

أولا: التنمية رديف للنمو الإقتصادي: اتسمت هذه المرحلة بالاعتماد على إستراتيجية التصنيع وسيلة لزيادة الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وسريعة. (زنط، 2007، صفحة 19)

ثانيا: التنمية وفكرة النمو والتوزيع: مفهوم التنمية في هذه المرحلة يشمل أبعادا اجتماعية بعدما كان يقتصر على الجوانب الإقتصادية فقط. (زنط، 2007، صفحة 20)

ثالثا: التنمية الإقتصادية والاجتماعية الشاملة: ظهر فيها مفهوم التنمية الشاملة التي تعني: تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتصاغ أهدافها ليس من أجل زيادة معدلات النمو الإقتصادي فقط. بل تهتم بتركيب هذا النمو وتوزيعه على المناطق والسكان. (زنط، 2007، صفحة 21)

رابعا: التنمية المستدامة: بوصفها تلك التنمية التي تأخذ في الاعتبار حاجات الأجيال القادمة عند تلبية حاجات الجيل الحاضر، ويتطلب ذلك الحفاظ على البيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية.(علي، 2007، صفحة 50)

الفرع الثاني: تعريف التنمية المستدامة:

عرف تقرير لجنة "بروتلاند"(portland) المعنون بـ: "مستقبلنا المشترك"، التنمية المستدامة بأنها: " التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها...، حيث يجري استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات، وتكييف التنمية التقنية، والتطوير المؤسسي، بتناسق يعزز الإمكانات الحاضرة والمستقبلية في تلبية حاجيات البشر وتطلعاتهم."(إبراهيم، 2009، صفحة 80). يرجع هذا المفهوم أساسا إلى أحد دعاة التوفيق بين البيئة والتنمية "ايغناسي ساكس" (ignacysachs) الذي تناول سبل التوفيق بين الايكولوجيا و الاقتصاد مع اقتراح استراتيجيات لإخضاع القرارات الاقتصادية للمتطلبات المستعجلة في الحفاظ على البيئة. (هاجر، 2008، صفحة 50)

ويعرف البنك الدولي التنمية المستدامة مركزا على البعد الاقتصادي بأنها: " التنمية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن. (العيسوي، 2003، صفحة 17)أما بيئيا فقد عرفت التنمية المستدامة بأنها: " الاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية في العالم بما يؤدي إلى مضاعفة المساحات الخضراء على الكرة الأرضية".(كافي، 2017، صفحة 55)

المطلب الثاني: أسس التنمية المستدامة وخصائصها :

تقوم التنمية المستدامة على جملة من المقومات التي ترتكز عليها، كما تتميز بمجموعة من الخصائص يمكن تبيانها في الآتي:

الفرع الأول: الأسس التي تقوم عليها التنمية المستدامة:

يستند مفهوم التنمية المستدامة إلى مجموعة من الأسس والضمانات الرامية إلى تحقيق أهدافها، وكانت أهمها:

- أن تأخذ التنمية في الإعتبار الحفاظ على خصائص ومستوى أداء الموارد الطبيعية الحالي والمستقبلي كأساس لشراكة الأجيال المقبلة في المتاح من تلك الموارد.
- لا ترتكز التنمية إزاء هذا المفهوم على قمة عائدات النمو الإقتصادي بقدر ارتكازها على نوعية وكيفية توزيعها.
- يتعين إعادة النظر في أنماط الإستثمار والإستهلاك الحالية مع تعزيز استخدام وسائل تقنية أكثر توافقا مع البيئة.
- استدامة وتواصل واستمرارية النظم الإنتاجية أساس الوقاية من احتمالات انهيار مقومات التنمية خاصة بالدول النامية التي تعتمد على نظم تقليدية ترتبط بمقومات البيئة الطبيعية.(الحسن، 2011)

الفرع الثاني: خصائص التنمية المستدامة:

تتميز التنمية المستدامة بجملة من الخصائص التي تميزها عن باقي النماذج التنموية في الإقتصاد الوضعي هي:

- الديمومة والاستمرارية، فهي تنمية تهدف إلى تحقيق معدلات دخل مرتفعة وعدالة في توزيعه وكفاءة في استخدامه.
- تحقيق التوازن البيئي بالاعتماد على التسيير الإيكولوجي المستدام الذي يكرس العدالة في توزيع رأس المال الطبيعي.
- التنمية المستدامة مشروع عالمي يرتكز على إرساء مبادئ العدالة بين الأجيال الحاضرة والمستقبلية.(حفيظ، 2018).
- تنمية متكاملة يعد الجانب البشري فيها وتنميته هو أولى أهدافها.
- المحافظة على التنوع الوراثي للكائنات وعلى تعدد العناصر والمركبات المكونة للمنظومات الايكولوجية.
- التنسيق والتكامل بين سياسات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات، والاختيارات التكنولوجية، والشكل المؤسسي، بما يجعلها جميعا تعمل بتناغم وانسجام بيئيا ويحقق التنمية المستدامة(الركابي، 2020، صفحة 108)
- الحفاظ على المحيط الحيوي للبيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء والماء والتربة والموارد... الخ.

المطلب الثالث: أركان وأهداف التنمية المستدامة و أبعادها:

تتمثل كل من أهداف وأبعاد التنمية المستدامة في العناصر التالية:

الفرع الأول: أركان وأهداف التنمية المستدامة وفق رؤية 2030:

يمكن المزاوجة بين هذه الأركان والأهداف، بل أن كل ركن يحمل في طياته مجموعة من الأهداف السبعة عشر التي أقرتها خطة 2030 وذلك كالآتي:(الديبلوماسية الفرنسية، 2020)

أولا: كوكب الأرض: تعد حماية كوكب الأرض ضرورة ملحة من أجل تلبية احتياجات الأجيال القادمة، لذا لابد من حفظ جودة الهواء والانتفاع المستدام بالغذاء والمياه، والتمتع بتنوع إحيائي غني يزخر بالموارد، ومن الضروري أيضا الحد من تغير المناخ بغية تحقيق هذه الأهداف وحماية المواطنين من الكوارث الطبيعية؛ ويتضمن هذا الركن الأهداف التالية:

الهدف 6: مياه نظيفة والنظافة الصحية؛ الهدف 7: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة؛ الهدف 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة؛ الهدف 13: العمل المناخي؛ الهدف 14: الحياة تحت الماء؛ الهدف 15: الحياة في البر؛

ثانيا: السكان: ترتكز التنمية المستدامة للدول على مراعاة مبدأ الكرامة والمساواة بين الأشخاص، وتمثل مكافحة الفقر وضمان انتفاع الجميع بالرعاية الصحية والغذاء وتأمين التعليم الجيد والحرص على تحقيق المساواة بين الجنسين، شروطا أساسية لمجتمع مستدام تسود فيه المساواة، ويندرج تحت هذا الركن الأهداف التالية:

الهدف 1: القضاء على الفقر؛ الهدف 2: القضاء التام على الجوع؛ الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه؛ الهدف 4: التعليم الجيد؛ الهدف 5: المساواة بين الجنسين؛

ثالثا: الازدهار: تقتضي تنمية الدول تحقيق الازدهار الاقتصادي الشامل الذي يراعي البيئة، ومن أجل ضمان إرساء السلام وتحقيق الازدهار، يتعين إتاحة العلوم والتكنولوجيا والابتكار للجميع بغية التوصل إلى تنمية ذات بعد إنساني. وينطوي هذا الركن على الأهداف الآتية: الهدف 8:العمل اللائق ونمو الاقتصاد؛ الهدف 9:الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية؛ الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة: الهدف 12: الإستهلاك والإنتاج المسؤولان؛

رابعا: السلام: يعد التخفيف من حدة النزاعات وبناء السلام وترسيخه عوامل أساسية من أجل إنشاء مجتمعات مزدهرة ومستدامة فثمة علاقة بين التنمية والأمن ولن يتحقق أحدهما دون الآخر،الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية.

خامسا: الشراكات: يفترض تحقيق التنمية المستدامة إقامة شراكة وتضامن عالمي جديد. وتعد الشراكات الشاملة المبنية على رؤية مشتركة والأهداف المشتركة التي تركز على الشعب والكوكب ضرورية على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، لذا لابد من تعزيز التضامن بين الأمم والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص على حد سواء.وهو ما أقره: الهدف 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف؛

الفرع الثاني:أبعاد التنمية المستدامة:

تتعدد أبعاد التنمية المستدامة، فهي تقوم على مجموعة من أنظمة مجتمعية كوحدة عضوية مترابطة ومؤثرة فيما بينها:

أولا: البعد الاقتصادي: ليس الهدف من التنمية المستدامة هو استخدام الموارد الطبيعية فقط بل استخدامها بأفضل طريقة ممكنة بحيث يتم تحقيق أفضل عائد بأقل تكاليف ممكنة.(الشافعي، 2012، صفحة 39) ويندرج تحت هذا البعد:

- إيقاف تبديد الموارد والمساواة في توزيعها، وتقليص تبعية البلدان النامية.
- مسؤولية الدول المتقدمة عن التلوث و معالجته.
- الحد من التفاوت في مستوى الدخل، وتقليص الإنفاق العسكري. (قاسم، 2010، صفحة 28)

ثانيا: البعد الاجتماعي: إن البعد الاجتماعي يعطي المعنى الحقيقي للتنمية المستدامة ويمكن ذكر أهم عناصره كالآتي:

- الصحة والتعليم والعمل اللائق من أجل تكوين منظومة متكاملة للتنمية المستدامة.
- تثبيت النمو السكاني وأهمية توزيعه وتأثيره على التنمية الريفية، والتقليل من توسيع المناطق الحضرية، لما ينتج عنها من نفايات ومواد ملوثة، والتي تمثل خطورة على الصحة و النظم البيئية.
- حرية الاختيار والديمقراطية في الحكم يشكل القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة في المستقبل.
- الاستخدام الأمثل للموارد البشرية، وتعزيز دور المرأة باعتبارها المدبر الأول للموارد البيئية في المنزل وتربية النشء على المواطنة البيئية.(قاسم، 2010، الصفحات 30-31)

ثالثا: البعد البيئي:

التنمية في بعدها البيئي تشكل مصدر القلق المتعلق بالحاجة إلى إدارة الموارد الطبيعية النادرة بطريقة حكيمة لتحقيق رفاهية الإنسان التي تعتمد على الخدمات البيئية، من خلال الجدوى الشاملة والأداء الطبيعي للنظم الطبيعية ومدى قدرة النظم البيئية على أن تستمر على الرغم من الصدمات الخارجية، والتي تعبر عن الاضطرابات التي من شأنها أن تتسبب في تبديل النظم الإيكولوجية من حالة إلى أخرى، ليست بالضرورة للتنمية المستدامة الحفاظ على الوضع الراهن للبعد البيئي، بل يمكن تطور هذا النظام بالتكامل والتنسيق مع الأبعاد الاجتماعية والإقتصادية مع الحفاظ على مستويات التنوع البيولوجي التي تضمن مرونة النظم البيئية.(إسماعيل، 2015، الصفحات 24-25)

رابعا: البعد السياسي:

يؤكد البعد السياسي للتنمية المستدامة على أن يتعهد النظام السياسي في المجتمع بتبني السياسات ووضع الاستراتيجيات لتحقيقها والالتزام بتنفيذ برامجها من خلال إجراءات وتشريعات يتم الإلتزام بها، كما يتضمن هذا البعد توسيع فرص الاختيار أمام سكان المجتمع لجعل التنمية أكثر ديمقراطية مع ترشيد المنظمات المجتمعية والإدارة وزيادة القدرات الفعلية للنسق السياسي حتى يمكن أن تتحقق تنمية حقيقية في المجتمع. وضمان المشاركة الحقيقية للأفراد والمؤسسات المجتمعية في إتخاذ القرار المجتمعي، وتمتعهم بالحرية الإنسانية والسياسية، وهذا يعني أن البعد السياسي يحتاج إلى مشاركة الجماعات المحلية في التخطيط له. وضرورة تعبئة سكان المجتمع في عملية التنمية المستدامة.(محمد، 2017، صفحة 115).

المطلب الرابع: مؤشرات التنمية المستدامة ومعوقاتها

في مطلع التسعينات تمت صياغة مؤشرات التنمية المستدامة الغرض منها الإحاطة بأبعادها، كما لاقت التنمية المستدامة العديد من المعوقات التي ساهمت في تقويض تطبيقها على أرض الواقع، ويمكن شرح ما سبق ذكره كالآتي:

الفرع الأول: مؤشرات التنمية المستدامة:

تضمن برنامج الأمم المتحدة للجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن قمة الأرض نحو 130 مؤشرا مصنفا إلى أربعة أنواع هي:

أولا: المؤشرات الاقتصادية: تشمل قضايا البنية الاقتصادية وأنماط الإنتاج والاستهلاك.(كافي، 2017، صفحة 101).

ثالثا: المؤشرات الاجتماعية: تتمثل القضايا المرتبطة بالمؤشرات الإجتماعية للتنمية المستدامة في: مؤشر الفقر البشري، معدل البطالة، نوعية الحياة، التعليم، معدل النمو السكاني.(العياشي، 2016، صفحة 26)

ثانيا: المؤشرات البيئية: تتمثل القضايا والمؤشرات البيئية في الغلاف الجوي، والأراضي، والبحار، والمحيطات، والمناطق الساحلية، والمياه العذبة، والتنوع الحيوي. لغلاف الجوي، والمياه العذبة. الأراضي والبحار والمحيطات والمناطق الساحلية. التنوع الحيوي، نسبة الكائنات الحية المهددة بالانقراض، ونسبة مساحة المناطق المحمية.(كافي، 2017، صفحة 106/102)

رابعا: المؤشرات المؤسساتية: تتجلى هذه المؤشرات فيما يلي: خطوط الهاتف الرئيسية لكل 100 نسمة، الحواسيب

الشخصية لكل 100 نسمة، مستخدمو الانترنيت لكل 100 نسمة.(العياشي، 2016، صفحة 128)

الفرع الثاني: معوقات تحقيق التنمية المستدامة:

- الزيادة المطردة في عدد سكان العالم، وانتشار الفقر المدقع.
- عدم الإستقرار في كثير من مناطق العالم والناتج عن غياب السلام والأمن.
- تزايد حدة الأمية والبطالة وتراكم الديون في ظل ارتفاع مستوى السكان والاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية.
- استمرار هجرة الأرياف إلى المناطق الحضرية وتفاقم الضغوط على الأنظمة الإيكولوجية وعلى المرافق والخدمات .
- تعرض مناطق العالم بصفة عامة لظروف مناخية قاسية (ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر).
- محدودية الموارد الطبيعية وسوء استغلالها بما فيها نقص الموارد المائية الحاد وتلوثها وندرة الأراضي الصالحة للزراعة..(الحسن، 2011)

المطلب الخامس: خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030:

اعتمد رؤساء الدول والحكومات في 25 سبتمبر 2015 إبان القمة الخاصة بشأن التنمية المستدامة خطة لعام 2030 التي تحدد أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر والتي يتفرع عنها 169 غاية. والهدف من هذه الخطة هو التصدي لتحديات العولمة بالاستناد إلى مكونات التنمية الثلاث وهي البيئة والاقتصاد والمجتمع. وتمثل مفهوما مجددا للغاية للتنمية تمثل في:

- يشرك في مكافحة الفقر المدقع وحفظ الكوكب من التغيرات المناخية.
- يسمي رهانات التنمية المستدامة في دول العالم كافة تبعا لمنهج شامل وعالمي.
- يمثل ثورة مشاورات غير مسبوقة بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وفي القطاع الخاص والسلطات المحلية.

وتجري متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الدولي، من طرف المنتدى السياسي رفيع المستوى الذي له دور محوري في ذلك، إذ يقيم سنويا منبرا للنقاش متاحا أمام الجهات الفاعلة المؤسساتية وغير المؤسساتية في مجال التنمية المستدامة.(الديبلوماسية الفرنسية، 2020)

المبحث الثاني: عموميات حول الحوكمة

يعتبر موضوع الحوكمة والإدارة الرشيدة من الأهداف التي تسعى رؤية 2030 لتحقيقها ضمن أهدافها السبعة عشر.

المطلب الأول: نشأة وتطوروتعريف الحوكمة

الفرع الأول: نشأة وتطور الحوكمة

ارتبط مفهوم الحوكمة بالعولمة والأزمات الإقتصادية والمالية، فرض هذا المصطلح نفسه سريعا حتى أثار اهتمام الدوائر الأكاديمية والسياسية العالمية، وتناولت العديد من الدراسات والهيئات والمنظمات الدولية والمحلية مفهوم ومبادئ الحوكمة عام 1989 لأول مرة ضمن أدبيات البنك الدولي نتيجة التداعيات السلبية لأشكال الفساد وسوء الإدارة على أوضاع وحركات التنمية التي يدعمها البنك من خلال مشروعاته في العديد من الدول النامية لا سيما الإفريقية. كما ربط البنك لدولي عام 1992 بصورة مباشرة بين الحوكمة وأسلوب إدارة التنمية، وفي هذا السياق أكدت العديد من الجهات والمنظمات الدولية على أهمية ارتباط الحوكمة أو الإدارة الرشيدة بصورة مباشرة بقضايا المساءلة والمحاسبة خاصة في القطاع الحكومي وتعزيز اللامركزية، فضلا عن تطوير الأطر والضوابط التشريعية الداعمة للتنمية، وتحسين آليات إتاحة وتبادل المعلومات في المجتمع لعم الشفافية ومكافحة الفساد وتحقيق الصالح العام للمجتمع.(شحاته، 2019، صفحة 8)

الفرع الأول: تعريف الحوكمة

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للحوكمة بأنها: "نظام يتم بواسطته توجيه منظمات الأعمال والرقابة عليها، حيث تقوم بتحديد توزيع الحقول والمسؤوليات بين مختلف المشاركين في المصارف، مثل مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، كما أنها تبين القواعد والإجراءات لاتخاذ القرارات بخصوص شؤون المصرف. وهي أيضا توفر الهيكل الذي يمكن من خلاله وضع أهداف المصرف ووسائل بلوغ الأهداف ورقابة الأداء".(صديقي، 2016، صفحة 16)

ويعرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة 2012، الحوكمة هي:"ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات من خلال آليات ومؤسسات تمكن الأفراد والجماعات من تحقيق مصالحها."(النصر، 2015، صفحة 45)

المطلب الثاني: أهمية وخصائص الحوكمة.

تحضى الحوكمة بأهمية بالغة على كافة الأصعدة، كما تتميز بالعديد من الخصائص، وهذا ما سيتم إيراده في الآتي:

الفرع الأول: أهمية الحوكمة

تتحدد أهمية الحوكمة في تحقيق الانضباط المالي والإداري والسلوكي في كافة المنشآت والمنظمات، وتخفيض مخاطر الفساد المالي والإداري، وبث السلوكيات والأخلاقيات وخلق بيئة تتوافر فيها الشفافية. بالإضافة إلى الممارسات الأفضل لحوكمة المنظمات والشركات لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية إلى أسواق المال، وتؤدي الحوكمة الجيدة في المجتمع إلى توزيع وتخصيص أمثل للموارد وزيادة القدرة التنافسية للمنظمات والشركات. كما تقوم بتعزيز الإطار التنظيمي والرقابي للمنظمات والشركات.(محمد، 2017، صفحة 50.)

الفرع الثاني: خصائص الحوكمة:

تختلف خصائص ومميزات الحوكمة باختلاف الدارسين لها، ويرى بعض المفكرين بأن خصائص الحوكمة تتمثل في:

المشاركة: والتي من الممكن أن تكون مباشرة أو غير مباشرة عبر مؤسسات وسيطية أو تمثيلية ذات مصداقية.

حكم القانون: فالحوكمة الرشيدة تتطلب إطار قانوني عادل والذي يطبق دون تمييز، من قبل هيئات قانونية مستقلة.

الشفافية: تقتضي الشفافية اتخاذ القرارات وتطبيقها تبعا للأنظمة، توفير المعلومات لأولئك الذين سوف يتأثرون بتلك القرارات بطريقة مفهومة ووسائل سهلة.

التجارب: تتطلب الحاكمية الرشيدة أن تقوم المؤسسات والعمليات بخدمة كل المعنيين بالمنظمة، ونعني بذلك المساهمين، الزبائن، يجب تحفيز هؤلاء الأفراد على المشاركة، وذلك بأنهم معنيون بصفة هامة بالمؤسسة ونتائجها.

الإجماع: تقتضي الحوكمة الرشيدة ضرورة التنسيق بين الاهتمامات والفوائد المختلفة في المجتمع بهدف التوصل إلى إجماع واسع حول المصلحة الأفضل لكل منظمة ولكل المجتمع وكيفية تحقيقها.

المساواة والاحتواء: جودة المنظمة تعتمد على ضمان احتواء كل الأفراد الذين يجب ألا يشعروا بأنهم خارج مركز الإهتمام، وهذا يتطلب أن تكون لدى كل المجموعات وخاصة الضعيفة الإمكانية لتحسين وتعزيز جودة حياتهم.

الفعالية: أي جلب المؤسسات نتائج تلبي احتياجات المجتمع والمحيط بصفة عامة مستعملة الإمكانات المادية والبشرية ومحترمة حقوق الأفراد والمحيط.

المسؤولية: فعلى المؤسسات الحكومية وغير الحكومية سواء في القطاع العام أو الخاص أن تتحمل مسؤوليتها اتجاه الجميع.(تعالبي، 2015، الصفحات 26-27)

المطلب الثالث: أهداف ومؤشرات الحوكمة

الفرع الأول: أهداف الحوكمة

تتمثل الأهداف التي يمكن تحقيقها نتيجة تبني نظم الحوكمة فيما يلي:

- تحقيق الشفافية والعدالة ومنح الحق في مساءلة إدارة المؤسسات للجهات المعنية.
- تحقيق الحماية اللازمة للملكية العامة مع مراعاة مصالح المتعاملين مع مؤسسات الدولة المختلفة والهدف من ذلك هو تفضيل المصلحة العامة
- .تحقيق فرصة مراجعة الأداء من خارج أعضاء الإدارة التنفيذية تكون لها صلاحيات لتحقيق رقابة فعالة ومستقلة.
- زيادة الثقة في الاقتصاد القومي بما يساهم في رفع معدلات الاستثمار وتحقيق نمو مرتفع.(شلبي، 2014، صفحة 40.)

الفرع الثاني: مؤشرات الحوكمة

حسب مقياس الحوكمة الدولية فإن مؤشرات الحوكمة تتمثل في:

- مؤشر السيطرة على الفساد.
- مؤشر فاعلية أداء الحكومة.
- مؤشر الإستقرار السياسي وغياب العنف.
- مؤشر جودة التشريعات.
- مؤشر سيادة القانون.
- مؤشر المشاركة والمساءلة.(البسام، 2016، صفحة 199/197)

المطلب الرابع: معايير و أبعاد الحوكمة ودور القيادات العالمية والوطنية في مجال الحوكمة الرشيدة.

الفرع الأول: معايير الحوكمة:

تختلف معايير الحوكمة باختلاف المؤسسات المصدرة لها وتتمثل في الآتي:

أولا: معايير منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية:

يتم تطبيق الحوكمة وفق 5 معايير توصلت إليها منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية في عام 1999، علما أنها أصدرت تعديلا لها في عام 2004، وتتمثل أساسا في:

1. ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات، والإفصاح والشفافية.,
2. حفظ حقوق جميع المساهمين والمعاملة المتساوية بين جميع المساهمين.
3. دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة.
4. مسؤوليات مجلس الإدارة. (يوسف، يونيه 2007، صفحة 8)

ثانيا: معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية:

وضعت لجنة بازل لعام 1999 إرشادات خاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية وهي ترتكز على النقاط التالية:

1. قيم الشركة ومواثيق الشرف للتصرفات السلمية وغيرها من المعايير للتصرفات الجيدة
2. إستراتيجية للشركة معدة جيدا، بموجبها يمكن قياس نجاحها الكلي ومساهمة الأفراد في ذلك.
3. التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار متضمنا تسلسلا وظيفيا للموافقات المطلوبة من الأفراد للمجلس.
4. وضع آلية للتعاون بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات والإدارة العليا.

5. توافر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة للمخاطر.
6. مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالمصرف وكبار المساهمين والإدارة العليا وأيضا بالنسبة للمديرين أو الموظفين.
7. تدفق المعلومات بشكل مناسب داخليا أو إلى الخارج(يوسف، يونيه 2007، صفحة 8)

ثالثا: معايير مؤسسة التمويل الدولية:

وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي في عام 2003 أربع معايير تراها أساسية لدعم الحوكمة هي:

1. الممارسات المقبولة للحكم الجيد.
2. خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد الجديد.
3. إرساء إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محليا.
4. القيادة.(يوسف، يونيه 2007، صفحة 9)

الفرع الثاني: أبعاد الحوكمة: تتحدد

الحوكمة بمجموعة المؤسسات التي تمارس السلطة في بلد معين على أساسها هذا بشكل عام، وتوجد أربعة أبعاد أساسية ضمن فكرة الحوكمة المتصلة بممارسة السلطة وهي:

البعد السياسي للحوكمة	البعد الاقتصادي للحوكمة	البعد الاجتماعي للحوكمة	البعد المؤسسي للحوكمة
أي العملية التي يتم اختيار من في السلطة ورصدهم واستبدالهم، ويمكن تصنيف البعد السياسي ضمن مؤشرين قابلين للقياس؛ أولهما مدى بروز حرية التعبير والمساءلة الديمقراطية في بلد معين، وثانيهما مدى الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب.	**يشير إلى قدرة الحكومة على صياغة السياسات وتنفيذها وتقديم الخدمات العامة. ويمكن تصنيفها أيضا ضمن مؤشرين أولهما الفاعلية الحكومية، وثانيهما هو جودة التنظيم.**	مراعاة حقوق الأفراد والمصالح العامة وتوفير الخدمات الاجتماعية والحاجات الأساسية ومنها؛ الأمن الغذائي، السكن، وتوافر مصادر الطاقة والمياه النظيفة، وجودة التعليم، الرعاية الصحية والاستقرار الأمني، وغيرها من مجالات والقطاعات، بحيث يتم تحقيق هذه الأمور بطريقة خالية من سوء المعاملة أو الفساد الإداري.	**أي احترام الحكومة والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعل فيما بينهما. و أيضا يصنف ذلك ضمن مؤشرين: جودة الحكم وضبط الفساد. ومن بين مزايا هذا الإطار أنه يبرز الفصل المهم بين ضبط الفساد من جهة أخرى ومفاهيم الحكومة الأوسع نطاقا من جهة أخرى.**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد الموقع الالكتروني، www.edrrak.org .

الفرع الثالث: دور القيادات العالمية والوطنية في مجال الحوكمة الرشيدة

أثبتت الأمم المتحدة عبر تاريخها قدرة هائلة على حشد القوى لبناء التوافق في الآراء والقدرات، حينما جرى الاتفاق على خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وأبرم اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، في كانون الأول/ديسمبر 2015،لكن لم تنجح المنظمة في تسوية مشاكل كثيرة،ولطالما دأبت على معالجة التحديات الجديدة وإنجاز قدر كبير من الأعمال التي لم تكتمل؛إذ تجدد مسار النزاعات، وتوقفت مسيرة الديمقراطية من خلال الانتخابات التي تُجرى في ظروف غير متكافئة، ومحاولات أصحاب النفوذ من المسؤولين في الجهاز التنفيذي السيطرة على السلطة التشريعية و/أو القضائية، والقادة الذين لا يأبهون للقيود الزمنية التي

تحكم فترات بقائهم في السلطة.وتفاقمت بشكل غير مسبوق خطورة مزج الإيديولوجيات المتطرفة بالسياسة. ويتزايد نفوذ الأحزاب السياسية اليمينية المتطرفة ونزوع الشباب إلى اعتناقها والهجرة الوافدة. هناك مقترحان، أولا يجب أن تظل التعددية عنصرا أساسيا في المشاورات وصنع القرار والقيادة على الصعيد العالمي. ثانيا، تظل نوعية القيادة الوطنية للحكم الرشيد عنصرا أساسيا من لقيام دول تنعم بالسلام الذاتي وتوفر حياة أفضل لمواطنيها.

لذلك فالقيادات الوطنية قادرة على تغيير الأوضاع بشكل كبير. وعلى وجه الخصوص، تحتاج البلدان النامية التي تتطلع إلى تحقيق تنمية مستدامة بوتيرة سريعة إلى قيادات قوية وقادرة على استشراف المستقبل..(بانيرجي، 2020)

المطلب الخامس: علاقة الحوكمة بالتنمية المستدامة

دور الحوكمة في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة	- التخفيض من تكلفة الخدمات الاجتماعية الأساسية كالصحة والتعليم والسكن...الخ، والرفع من جودتها لتخفيض معاناة الفئات الفقيرة وتحسين ظروفها المعيشية. - العدالة والمساواة في دفع الضريبة مما يقلص الفجوة بين الأغنياء والفقراء. - الحوكمة الجيدة لقطاع التعليم لضمان العدالة والمساواة في التعليم خاصة للفقراء وبالتالي تحقيق تنمية مستدامة قوامها رأس المال الفكري - تطوير قطاع الصحة وتوفير الرعاية الصحية الجيدة لكل فئات المجتمع خاصة منخفضة الدخل والفقيرة. - الحوكمة الجيدة لقطاع السكن تسمح بالقضاء على سوء إدارته وتسييره، وتمنع مختلف الاختلالات التي يعرفها، كما تضمن نمط منسجم ومتناسق للمدن كمراكز أساسية لإنتاج الثورة وتحقيق النمو.
دور الحوكمة في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة	- حوكمة القطاع الضريبي سيسمح بتبسيط إجراءات التحصيل وضمان أكبر قدر ممكن من الشفافية في فرض الضريبة، ما يمكن من تنشيط الاقتصاد وتفعيل مشاريع التنمية. - يسمح اعتماد آليات الحوكمة (من شفافية في توفير المعلومات وتعزيز نظام المساءلة والرقابة المحلية)، بتعزيز وتفعيل الاستثمارات المحلية والأجنبية والرفع من معدل النمو الاقتصادي، وذلك بخلق بيئة استثمارية مستقرة، مما ينعكس إيجابا على حجم الموارد المتاحة للاقتصاد وحسن تخصيصها واستثمارها في المشاريع التي تخدم مختلف جوانب التنمية المستدامة. - الحوكمة لها دور كبير في دعم وزيادة حجم الإيرادات الحكومية وترشيد النفقات العامة، ورفع كفاءتها الإستخدامية من خلال تعزيز المساءلة والشفافية في مجال الخدمات الاجتماعية الأساسية، ومختلف قطاعات الاقتصادية والتي يعتبر الفساد أهم عائق أمام استدامتها.
دور الحوكمة في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة	- إتباع إستراتيجية محكمة لحوكمة قطاع الموارد المائية سوف تمكن من التصدي بفاعلية لمختلف ممارسات الفساد، ومواجهة تحديات تغير المناخ وازدياد الطلب والصراع على هذا المورد الاستراتيجي. - تبني إستراتيجية لحوكمة قطاع الصناعات الإستخراجية، تنتهج الشفافية وتوفير المعلومات الضرورية الخاصة بالعقود والصفقات المبرمة، وتسمح بمحاربة الفساد والرشوة والاستغلال الكفء له.

دور الحوكمة في تحقيق البعد السياسي للتنمية المستدامة	- تعزيز آليات النزاهة والشفافية والمساءلة للمؤسسات والمسؤولين في الحكومة، وضمان التمثيل المناسب في عملية صنع القرار السياسي. - ترسيخ مبادئ الديمقراطية الجيدة وحكم القانون، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية كحرية الرأي والاختيار والتعبير. - فض النزاعات والصراعات الداخلية وتحقيق الاستقرار السياسي.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قطوش بشرى واخر ص99-101

المطلب السادس: تطبيقات الحوكمة في الجزائر آفاق 2030 للتنمية المستدامة

لقد انخرطت الجزائر منذ الوهلة الأولى في تطبيق أجندة التنمية المستدامة "آفاق 2030"، من خلال المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عبر تنصيب اللجنة الفرعية لمتابعة تنفيذ هذه الأجندة ، وذلك عبر المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،بمعية المنسق المقيم لنظام الأمم المتحدة بالجزائر، وذلك بتنظيم اللقاءات التحسيسية للمجتمع المدني والقطاع الخاص بأهداف التنمية المستدامة. لا سيما وأن المشاركة الفعلية والنشطة للمجتمع المدني الجزائري في الاستدامة قائمة ومجسدة حتى قبل تبني الأجندة... ذلك أن الحفاظ على الطابع والتوجه الاجتماعي، وكذا مبادئ المساواة التي نصت عليها النصوص التأسيسية للدولة الجزائرية تشكل مستلزمات متوافقة بالأصل مع أهمية وأهداف أجندة 2030، التي تحرص في جوهرها على ضمان كرامة كل فرد والحفاظ عليها... (تقرير المجلس الوطني الجزائري لحقوق الإنسان). ولعل من بين أهم التطلعات لآفاق 2030، لتجديد برنامج التنمية المستدامة في الجزائر ما يلي:

1- **دسترة السلطة العليا للشفافية و الوقاية من الفساد و مكافحته في دستور البلاد الجديد (نوفمبر2020)**: بعد أن كانت مجرد هيئة وطنية للوقاية من الفساد ومكافحته في التعديل الدستوري 2016، و هي سلطة تابعة لرئاسة الجمهورية، تتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية ، وتضطلع هذه السلطة بالمهام التالية :

- تتولى وضع إستراتيجية وطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، وتسهر على تنفيذ ومتابعة تنفيذ هذه الإستراتيجية.
- تساهم في "أخلقة" الحياة العامة وتعزيز مبادئ الشفافية والحكم الراشد (الحوكمة) والوقاية من الفساد ومكافحته.
- كما تساهم في تدعيم قدرات المجتمع المدني والفاعلين الآخرين في مجال مكافحة الفساد.
- وتسهر على متابعة وتنفيذ ونشر ثقافة الشفافية والوقاية ومكافحة الفساد.
- تُخطر مجلس المحاسبة والسلطات القضائية المختصة كلما عاينت وجود مخالفات ، بل وتصدر أوامر –عند الاقتضاء- للمؤسسات والأجهزة المعنية.

2- **قانون مكافحة الفساد رقم 06-01 المؤرخ في 20 فبراير سنة 2006 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته (الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 8 مارس سنة 2006)** يهدف أساسا إلى:

- دعم التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد و مكافحته,
- تعزيز النزاهة و المسؤولية و الشفافية في تسيير القطاعين العام و الخاص,
- تسهيل و دعم التعاون الدولي و المساعدة التقنية من أجل الوقاية من الفساد و مكافحته بما في ذلك استرداد الموجودات .

و يمكن تلخيص أهم ما جاء به هذا القانون فيما يلي :

أ- الوقاية: تم النص على إنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد من أجل إضفاء أكثر شفافية في تمويل الحملات الانتخابية للأحزاب السياسية. وفي إبرام الصفقات العمومية وتسيير الأموال العمومية. و التي تحولت فيما بعد إلى هيئة وطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، يوصي هذا القانون بإشراك المجتمع المدني لتحسيس وتوعية الجمهور بهذه الظاهرة، ومن بين مهامه الأساسية: تقييم برنامج سياسة مكافحة الفساد.، عث برامج تربوية و تحسيسية، جمع معطيات حول الفساد، تطوير نشاط قضائي تحت إشراف النيابة.

ب- التجريم: تنص المواد من 25 إلى 48 من هذا القانون على الأفعال غير المشروعة المجرمة انطلاقا من الرشوة العادية والبسيطة، كالرشوة في مجال الصفقات العمومية، رشوة الموظفين الأجانب، استغلال النفوذ، الإخفاء، الغدر، اختلاس الممتلكات من قبل موظف عمومي أو استعمالها على نحو غير شرعي، جرائم الفساد في القطاع الخاص وكذا تبييض العائدات الإجرامية.

ج- التعاون الدولي: ينص هذا القانون على التعاون على الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على مستوى الوقاية والتحقيقات والمتابعات الجزائية والتعاون في تبادل المعلومات وتلقي الشهادات وتسليم المجرمين، وكذا اتخاذ التدابير اللازمة بالتشاور مع بلدان أخرى بغرض تحديد وتجميد وحجز ومصادرة عائدات الفساد.

د- تحصيل الأموال: يتضمن القانون كذلك أحكاما تتعلق باسترداد الأموال المحولة أو المختلسة وكذا عائدات الفساد والجرائم

3- مجلس المحاسبة: لقد اعطى هذا المجلس وفقا للدستور الجديد (نوفمبر 2020) دورا مهما في تتويج الحوكمة في المجتمع، وبالتالي ترقية الفعل الإقتصادي والاجتماعي وتنقيته من الفساد للوصول إلى تنمية مستدامة منسجمة.

مجلس المحاسبة وفقا للمادة 199 من الدستور، هو مؤسسة عليا مستقلة للرقابة على الممتلكات والأموال العمومية، يكلف بالرقابة النقدية على أموال الدولة والجماعات المحلية والمرافق العمومية، وكذلك رؤوس الأموال التابعة للدولة.

يساهم مجلس المحاسبة في ترقية الحكم الراشد والشفافية في تسيير الأموال وإيداع الحسابات، باعتباره مؤسسة رقابية تابعة لرئاسة لجمهورية، ويقوم بمراقبة لكيفيات استخدام الوسائل المادية والأموال العمومية وتسييرها.

4- المرصد الوطني للمجتمع المدني: لقد ادرج دستور 2020 أول مرة المجتمع المدني كهيئة استشارية لدى رئاسة الجمهورية، حسب المادة 213 منه. يقوم هذا المرصد بتقديم آراء وتوصيات متعلقة بانشغالات المجتمع المدني، في إطار تتويج الديمقراطية التشاركية، بما يؤدي إلى ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة يشارك هذا المرصد، مع مؤسسات أخرى، في تحقيق أهداف التنمية الوطنية المستدامة.

- المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي و البيئي :

هو مجلس استشاري تابع لرئاسة الجمهورية، أضاف إليه دستور ديسمبر 2020 البعد البيئي لينسجم مع طروحات المرحلة وتتوافق استشاراته مع منحنى التنمية المستدامة. يتولى هذا المجلس، بإعتباره إطارا للحوار والتشاور والاقتراح والاستشراف في المجال الإقتصادي والاجتماعي والبيئي. حسب المادة 210،مايلي:

- ضمان ديمومة الحوار والتشاور بين الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين الوطنيين.
- تقييم المسائل ذات المصلحة الوطنية في المجال الإقتصادي والإجتماعي والبيئي والتربوي والتكويني والتعليم العالي.
- توفير إطار لمشاركة المجتمع المدني في التشاور الوطني حول سياسات التنمية الاقتصادية الاجتماعية والبيئية ضمن إطار التنمية المستدامة، وتقديم اقتراحات وتوصيات للحكومة في المجالات السابقة الذكر.

إن هذه الهيئات مكرسة جميعها لتحقيق الإفصاح والشفافية وتتويج أهداف التنمية المستدامة.

خاتمة:

تمثل خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 استثمارا جماعيا عالميا في مستقبل رفاه البشرية. وهي تقّر بأنه لا يمكن أن تتحقق التنمية المستدامة في منأى عن السلام والأمن؛ كما أن انعدام التنمية المستدامة يعرض للخطر استتباب السلام والأمن. ويتفق صانعو السياسات والباحثون على أن ما من بديل عن الدول الشرعية القادرة وعلى أن بناء مؤسسات الدولة أو إعادة بنائها من جديد شرط لا غنى عنه لتحقيق السلام المستدام. وقد ركز الهدف 16من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بصورة غير مسبوقة على الحوكمة الرشيدة والمؤسسات الفعالة،ما يفيد بحد ذاته بأن مؤسسات الدولة يمكن أن تكون محركات فعلية و محفزات، لسلام وتنمية مستدامين. وبناء عليه تم التوصل إلى **النتائج** التالية:

- يعزز الإلتزام بالحوكمة تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ضوء خطة الأمم 2030 لكل دول العالم المتقدم والنامي.
- يجب أن تكون المؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات لذلك وإذا كانت ضعيفة، تصبح احتمالات نجاح أهداف التنمية المستدامة أقل بكثير في كل دول العالم وفي الدول العربية بما فيها الدول المغاربية.
- تعتبر خطة 2030 أن الدولة الحسنة الأداء، ذات المؤسسات الفعالة الشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة والقادرة على احتكار إمكانية اللجوء إلى وسائل العنف لإرساء نظام سياسي سلمي هي جزء لا يتجزأ من عملية التنمية وليس مجرد شرط تقني مسبق لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

- يدعو الهدف 16 من أجل تحقيق التنمية المستدامة، إلى إتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.
- تجسدت الحوكمة الرشيدة و تنفيذ أجندة 2030 للتنمية المستدامة في الجزائر عبر الدستور الجديد بنصه على تعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية في تسيير القطاعين العام والخاص وترقية المساواة ين الرجال والنساء في مجال سوق الشغل، إضافة إلى وضع قوانين تجرم كل أشكال العنف ضد النساء، ودعم التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته، بالإضافة إلى توفير إطار لمشاركة المجتمع المدني في التشاور الوطني حول سياسات التنمية المستدامة من خلال إنشاء المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي والبيئي، وتعزيز القيم الوطنية والممارسات الديمقراطية والمواطنة والتشاركية بإنشاء المرصد الوطني للمجتمع المدني حيث يشارك هذا المرصد في تحقيق أهداف التنمية الوطنية المستدامة.

التوصيات

- يجب على الحكومة الجزائرية والدول المغاربية والدول الأعضاء في البرنامج الأممي ترجمة أجندة 2030 الإنمائية إلى استراتيجيات وطنية قابلة للتنفيذ ومتناسقة، بسياسات وأهداف واضحة وأطر للمساءلة قوية وشاملة، مستجيبة للأولويات الوطنية، وللمتطلبات الخارجية، بإدماج التحديات العالمية المختلفة.
- على الفاعلين السياسين في الجزائر تحديد معايير لوضع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ووضع قائمة وطنية للمؤشرات بما يتماشى مع المنهجيات والمعايير الدولية، وإنشاء منصة لتبادل المعلومات والخبرات والممارسات الجيدة وتحسيس المجتمع المدني و القطاع الخاص بأجندة 2030 لخلق ديناميكية مشتركة والعمل في شكل شراكات وتحالفات.
- الاستفادة من الإجراءات على المستوى الدولي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومواصلة العمل على المستوى الوطني لجمع البيانات اللازمة بين القطاعات، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص لإبلاغ وتنفيذ ومراقبة أهداف التنمية المستدامة.

المراجع

https://www.elkanounia.com. (2020/09/24). الحكامة الجيدة والتنمية المستدامة.

إبراهيم العيسوي. (2003). *التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية و مؤشراتها*. القاهرة: منتدى العالم الثالث، دار الشروق.

الديبلوماسية الفرنسية. (15 10, 2020). أركان وأهداف التنمية المستدامة. *https://www.diplomatie.gouv.fr* .

أميتاف بانيرجي. (2020). *دور القيادات العالمية والوطنية في مجال الحوكمة الرشيدة، https://www.un.orgتم الإطلاع على الموقع بتاريخ 2020/09/22*.

أميتاف بانيرجي،. (2020/09/22). *دور القيادات العالمية والوطنية في مجال الحوكمة الرشيدة، https://www.un.org*.

بسام عبد الله البسام. (2016). *الحوكمة في القطاع العام*. المملكة العربية السعودية: مركز البحوث، معهد الإدارة العامة.

حسن أحمد الشافعي، حسن أحمد الشافعي. (2012). *التنمية المستدامة والمحاسبة والمراجعة البيئية في التربية البدنية والرياضية* (الإصدار طبعة 1). الإسكندرية: دار الوفاء.

حنيش أحمد، بوضياف حفيظ. (24،23 أفريل , 2018). التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة أساس الإستثمار في الطاقات المتجددة، وأوراق الملتقى العلمي الخامس حول: إستراتيجيات الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة تجارب بعض الدول.

خالد مصطفى قاسم. (2010). *دارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة* (الإصدار ط2). الاسكندرية: الدار الجامعية.

خولة فريز النوباني، عبد الله صديقي. (2016). *حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية*. المملكة العربية السعودية: شركة أرفاق للاستشارات المالية الإسلامية والتدريب.

ساجد احميد عبل الركابي. (2020). *التنمية المستدامة ومواجهة تلوث البيئة وتغير المناخ* (الإصدار الطبعة 1). برلين-ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

سنوسي زوليخة، بوزيان الرحماني هاجر. (2008). *البعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة،بحوث و أوراق الملتقى الدولي حول: التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة*. سطيف، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر.

صبري أحمد شلبي. (2014). *مبادئ الحوكمة وتطبيقاتها في دول مختارة (الدنمارك ولبنان)*. بيروت: الدار العربية للموسوعات.

عبد الحميد أحمد شاهين، محمد موسى علي شحاته. (2019). *دور تفعيل آليات الحوكمة المؤسسية في تعزيز مبادئ الشفافية الحكومية وانعكاساتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر 2030*. مدينة السادات: (ورقة بحثية)، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات.

عبد الرحمن محمد الحسن. (15-16 نوفمبر, 2011). التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها، بحوث وأوراق الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة.

عبد الله العياشي. (2016). *إستراتيجية تنمية السياحة البيئية في الجزائر من منظور الاستدامة: حظيرة الطاسيلي بولاية إليزي –أنموذجا-*. ورقلة: أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة.

عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط. (2007). *التنمية المستديمة (فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها*، (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

محمد حسن يوسف. (يونيه 2007). *محددات الحوكمة ومعاييرها (مع إشارة خاصة إلى نمط تطبيقها في مصر)*. مصر: ورقة بحثية مقدمة لبنك الإستثمار القومي.

محمد سلطان أبو علي. (2007). *نظريات التنمية الاقتصادية و سياساتها،الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة* (الإصدار الطبعة 1، المجلد المجلد الرابع (البعد الاقتصادي)). بيروت: الأكاديمية العربية للعلوم – ناشرون.

مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد. (2017). *التنمية المستدامة (مفهومها، أبعادها، مؤشراتها)*. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.

مدحت محمد محمود أبو النصر. (2015). *الحوكمة الرشيدة: فن إدارة المؤسسات عالية الجودة*. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.

مصطفى يوسف كافي. (2017). *التنمية المستدامة*. عمان : دار الأكاديميون للنشر و التوزيع.

معتصم محمد إسماعيل. (2015). *دور الإستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة (سورية أنموذجا)*. دمشق: أطروحة دكتوراه في الإقتصاد، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق.

نوال علي تعالبي. (2015). *الحوكمة البيئية العالمية ودور الفواعل غير الدولاتية فيها* (الإصدار الطبعة 1). عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.

نوزاد عبد الرحمن الهيتي، حسن إبراهيم المهندي، عيسى جمعة إبراهيم. (2009). *مقدمة في اقتصاديات البيئة* (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

التقارير الدورية للمجلس الوطني الجزائري لحقوق الإنسان.

قانون مكافحة الفساد رقم 06-01 المؤرخ في 20 فبراير سنة 2006 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته (الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 8 مارس سنة 2006) .

التعديل الدستوري 2016.

الدستور الجديد (نوفمبر 2020) .

قطوش بشرى، جنوحات فضيلة، أثر تطبيق الحوكمة ومكافحة الفساد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 1، المجلد 5، جوان 2018،